نحو مدخل مقترح لتنظيم وترشيد الإفصاح عن التقارير المالية عبر الإنترنت

دكتور/ أحمد زكريا زكى

٢٠٠٨م/ ١٤٢٩

استهدف البحث دراسة وتحليل ممارسات الإفصاح المالى عبر الإنترنت وتقييم فاعلية وصدق هذا الإفصاح من حيث أثره على جودة المعلومات المحاسبية. ولتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى ستة أجزاء تناول الجزء الأول الإطار النظرى لمشكلة البحث، بينما عرض الجزء الثانى مقاييس جودة المعلومات المحاسبية باعتبارها مرشد للحكم على مدى منفعة المعلومات المنشورة على مواقع الشركات على شبكة الإنترنت، وفى الجزء الثالث نوقشت الدراسات السابقة فى ضوء مقاييس جودة المعلومات المحاسبية للتعرف على أثر ممارسات الإفصاح المالى الإلكترونى على جودة المعلومات المحاسبية، وفي الجزء الرابع تم وضع الدراسة الاستطلاعية لممارسات الإفصاح المالى الإلكترونى لبعض الشركات المساهمة فى كل من مصر والسعودية، ، وأما في الجزء الخامس تم وضع مدخل مقترح لتنظيم عملية الإفصاح المالي عبر الانترنت، مسترشدا بنتائج وتوصيات الدراسات السابقة، وأخيرا يعرض الجزء السادس خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته.

وقد أسفر البحث عن وجود تفاوت فى ممارسات الإفصاح المالى على مواقع الشركات على شبكة الإنترنت فى العديد من النواحي، لذا توصى هذه الدراسة بضرورة وجود إطار موحد للإفصاح المالى الإلكترونى (اقترح الباحث إطار للإفصاح المالى الإلكترونى)، مع ضرورة تحديث هذا الإطار كلما تطلب الأمر ذلك نتيجة التطور السريع والمتلاحق فى تكنولوجيا المعلومات.

الجزء الأول: الإطار النظرى لمشكلة البحث

1 - مقدمة

تشهد بيئة الأعمال حاليا العديد من أشكال الإفصاح الالكتروني للقوائم المالية على مواقع الشركات عبر شبكة الإنترنت، حرصاً منها على تحقيق مميزات الإنترنت فى التوزيع المباشر والسريع لمعلوماتها المالية لكل من يهمه الأمر خاصة المستثمرين الحاليين والمرتقبين، لمقابلة الطلب المتزايد منهم على المعلومات المالية التى يتم الإفصاح عنها عبر الإنترنت. وهكذا يساعد التوزيع الالكتروني للمعلومات المالية على تحقيق أقصي منافع ممكنة، وبتكاليف تعتبر ملائمة في ظل الانخفاض المستمر في تكاليف تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن أن ذلك يعتبر إضافة لممارسات الإفصاح التقليدية. كما ترى بعض الشركات بأن الإفصاح عن قوائمها المالية على مواقعها الإلكترونية قد يعطيها ميزة نسبية عن الشركات الأخرى.

ويعتبر الإفصاح عن التقارير المالية عبر الإنترنت حتى الآن إفصاحاً اختيارياً، فهو إفصاح غير ملزم قانوناً ويعتمد أساساً على اختيار إدارة الشركة للمعلومات التى ترغب فى الإفصاح عنها لتحقيق منافع معينة، ونتيجة لذلك فقد صاحب التوسع فى الإفصاح الإلكترونى تنوعاً فى ممارسات الإفصاح بصورة مؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية، وما ترتب على ذلك من تأثير على إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية، سواء المقارنة المكانية (بين فرع وفرع آخر) أو الزمنية (بين فترة زمنية وفترة زمنية أخرى). ولقد ظهر التنوع فى ممارسات الإفصاح المالى في اتجاهين، هما:

أ- محتوى الموقع من حيث كمية ونوعية المعلومات التى يتم الإفصاح عنها، حيث يمكن أن يمتد الإفصاح لمعلومات غير كمية أو كمية ولكن غير مالية بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات المالية.

ب- أسلوب العرض والذى يتميز بالإمكانيات التكنولوجية لصفحات الويب والتى قد لا تتوافر فى الأسلوب التقليدى للإفصاح. حيث يمكن من خلال صفحات الويب الاستفادة من إمكانيات Multi-Media والمتمثلة فى الصوت والصورة

الملونة وغيرها من الإمكانيات، فضلا عن إمكانية الربط مع المواقع الأخرى عبر الشبكة، وإمكانية تحميل المعلومات المفصح عنها على حاسب المستخدم، والتفاعل المتبادل بين الشركة ومستخدمي معلوماتها.

2- الدراسات السابقة

أدى الإفصاح المالى عبر الإنترنت من خلال العديد من مؤسسات الأعمال الكبيرة فى العالم خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وتنوع ممارساته إلى ضرورة دراسة تلك الظاهرة، وهناك العديد من الدراسات فى هذا المجال مثل دراسة (Flynn, G. and C. Gowthorpe, (1997) ودراسة (Hussey et al., 1998) ودراسة (Lymer et al., 1999) ودراسة (Craven and Marston, 1999) ودراسة (Gowthorpe and Amat, 1999) ودراسة (Ettredge et al., 2001) ودراسة Gowthorpe and Flynn, (2001) ودراسة (Xiao et al., 2002) ودراسة ((Jones and Xiao, (2004)، ومن أهم هذه الدراسات ما يلى:

- دراسة (Lymer & Tallberg, 1997)

تمت هذه الدراسة خلال 1996 / 1997م بالمملكة المتحدة وفنلندا، وشملت عينة الدراسة 50 منشأة بالمملكة المتحدة منها 46 منشأة لها مواقع على شبكة الإنترنت، قامت 26 منشأة منها بالإفصاح المالى عبر الإنترنت، أى بنسبة 52%، و72 منشأة بفنلندا منها 65 منشأة لها مواقع على شبكة الإنترنت قامت 58 منشأة منها بالإفصاح المالى عبر الإنترنت، أى بنسبة 81%. هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مستوى ونوع الإفصاح المالى لشركات العينة فى الدولتين. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود اختلافات فى مستوى ونوع الإفصاح المالى لشركات العينة فى الدولتين. واقترحت هذه الدراسة بعض الإرشادات فى مجال الإفصاح المالى عبر الإنترنت، وأوصت الدراسة بضرورة الأخذ فى الحسبان المشاكل التى قد تترتب على التطور السريع والمتلاحق فى التكنولوجيا وتطبيقاتها فى مجال الإفصاح عن التقارير المالية.

- دراسة (Ashbaugh, Johnstone & Warfield, 1999)

تمت هذه الدراسة خلال 1997/ 1998م بالولايات المتحدة الأمريكية، وشملت عينة الدراسة 290 منشأة منها 253 منشأة لها مواقع على شبكة الإنترنت، قامت 177 منشأة منها بالإفصاح المالى عبر الإنترنت، أى بنسبة 61%. وكان الهدف من الدراسة هو التعرف من شركات العينة على منافع وتكاليف الإفصاح المالى الإلكترونى عبر الإنترنت، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة كيف ولماذا يتم الإفصاح الإختيارى عبر الإنترنت. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود اختلافات جوهرية فى جودة التقارير المالية المنشورة، خاصة فيما يتعلق بخاصية التوقيت المناسب، كما توصلت الدراسة إلى أن منفعة المعلومات المحاسبية تعتمد على درجة السهولة فى الدخول إلى الموقع وكمية المعلومات المفصح عنها، وإمكانية التحميل من قبل المستفيدين. وأوصت الدراسة بضرورة التحديث المستمر للمعلومات المفصح عنها عبر الإنترنت.

- دراسة (Westarp, Ordelheide & Stubenrath, 1999)

تمت هذه الدراسة خلال 1998م بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا، وشملت عينة الدراسة 100 منشأة بالولايات المتحدة الأمريكية منها 95 منشأة لها مواقع على شبكة الإنترنت، قامت 91 منشأة منها بالإفصاح المالى عبر الإنترنت، أى بنسبة 91%، و100 منشأة بالمملكة المتحدة منها 85 منشأة لها مواقع على شبكة الإنترنت، قامت 72 منشأة منها بالإفصاح المالى عبر الإنترنت، أى بنسبة 72%، و100 منشأة بألمانيا منها 76 منشأة لها مواقع على شبكة الإنترنت، قامت 71 منشأة منها بالإفصاح المالى عبر الإنترنت، أى بنسبة 71%. ولقد تطرقت هذه الدراسة إلى مدى توافر مقاييس الجودة فى المعلومات المنشورة عبر الإنترنت، وأوصت الدراسة باستخدام التوقيعات الرقمية للمراجع الخارجي لتحديد المعلومات التى تم مراجعتها، حيث تعتبر التوقيعات الرقمية

ملزمة قانوناً فى ألمانيا كأساس لإمكانية الاعتماد على المعلومات، ونتيجة لتعدد وسائل العرض على الإنترنت اقترحت الدراسة صيغةXML والتى تمكن من تبادل البيانات وتشغيلها، بحيث يتم نقلها مباشرة من الشاشة لتطبيقات المستخدمين، مما يخفض من تكلفة نقل البيانات يدوياً.

- دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 2000)

تمت هذه الدراسة خلال 1999م بالولايات المتحدة الأمريكية، وشملت عينة الدراسة100 منشأة بالولايات المتحدة الأمريكية منها 99 منشاة لها مواقع على شبكة الإنترنت، قامت 93 منشأة منها بالإفصاح المالى عبر الإنترنت بنسبة 93%. ولقد تناولت هذه الدراسة مدى توافر مقاييس الجودة فى المعلومات المنشورة عبر الإنترنت، كما استعرضت الدراسة الخصائص التكنولوجية لمواقع شركات العينة الخاصة بها بتوسع. أوصت الدراسة بضرورة الإفصاح عن أي تحديث يطرأ على البيانات التى تنشرها الشركة بإرسال تنبيه عبر البريد الإلكتروني أو على الموقع، مع الاحتفاظ بالبيانات السابقة لأغراض المقارنة، كما أوصت باستخدام وسائل عرض متنوعة.

- دراسة أبو العزم (2001)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مصداقية المعلومات المالية على الإنترنت وبيان حدود مسئولية المراجع عنها، وذلك من خلال دراسة أحدث التقارير الأمريكية والأوروبية، بالإضافة إلى إجراء مسح لمواقع الشركات السعودية. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود نمو سريع فى عرض الشركات لمعلوماتها المالية على الإنترنت، إلا أن هناك بعض الممارسات التى تحد من مصداقية المعلومات المالية على الإنترنت، كما استنتجت الدراسة عدم مسئولية المراجع عن سلامة وأمن موقع العميل على الإنترنت، بينما يعتبر مسئولا عن التحقق من أن القوائم المالية التى تم مراجعتها وتقرير المراجعة المنشورين على موقع العميل هما

بالضبط دون تغيير ومطابقين للنسخ التى أقرها، كما يرى الباحث أن مسئولية المراجع يجب أن تمتد لتشمل المعلومات التى تقع خارج نطاق القوائم المالية سواء كانت معلومات مالية وغير مالية. وتوصى الدراسة بضرورة اكتساب المراجع لمهارات جديدة تمكنه من فحص المعلومات المالية المنشورة عبر الإنترنت، وصياغة لغة تقرير جديدة تعكس مستوى التحقق ومقدار المسئولية التى يجب أن يتحملها المراجع، كما توصى بسرعة تطوير معايير جديدة فى هذا الشأن.

- دراسة (Ismial, 2002)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار درجة الإفصاح المالى عبر الإنترنت لدول مجلس التعاون الخليجى. اعتمدت الدراسة على تجميع بيانات لـ 128 شركة من قائمة الشركات المسجلة فى سوق المال والممثلة لدول مجلس التعاون الخليجى، وذلك لإختبار فروض البحث والمتعلقة بأن خصائص الشركة والإفصاح المالى عبر الإنترنت مرتبط بنوع الصناعة والدولة التى تنتمى إليها الشركة. توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المالى الإلكترونى لا يعتمد فقط على الخصائص الخاصة بالشركة، ولكن يعتمد على مجموعة من العوامل والتأثيرات المتشابكة وهى: حجم الشركة، معدل الرفع المالى، الربحية، نوع الصناعة، نوع الدولة التى تنتمى إليها الشركة.

- دراسة (Debreceny, Gray, & Rahman, 2002)

تمت هذه الدراسة خلال 1999م على 22 دولة هى: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، استراليا، كندا، نيوزيلندا، ألمانيا، فرنسا، اليابان، كوريا الجنوبية، هولندا، ايطاليا، أسبانيا، سنغافورة، هونج كونج، جنوب إفريقيا، شيلى، المكسيك، البرازيل، ماليزيا، الدنمرك، النرويج، السويد. وشملت عينة الدراسة 660 منشأة منها 567 منشاة لها مواقع على شبكة الإنترنت، قامت 409 منشأة منها بالإفصاح المالى عبر الإنترنت، أى بنسبة 62%. تتصف هذه الدراسة بتنوع الدول التى تنتمى لها منشآت العينة، ومن ثم تنوع بيئتها الاقتصادية والثقافية، مما يشير

إلى تنوع الشركات ذات المواقع، وتنوع الشركات التى تفصح عن معلوماتها المالية عبر الإنترنت. توصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة والقيد فى سوق الأوراق المالية وتكنولوجيا إعداد التقارير المالية هى عوامل محددة للإفصاح الإلكترونى للتقارير المالية، وأوصت الدراسة بضرورة التحديث المستمر للمعلومات الواردة بالتقارير المالية.

- دراسة (Barako, Hancoc and. Izan, 2003)

تناولت هذه الدراسة الإفصاح المالى الإختيارى والعوامل المؤثرة عل هذا الإفصاح فى كينيا كمثال للدول النامية. هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الإفصاح الإختيارى للتقارير المالية السنوية لبعض الشركات المسجلة فى بورصة نيروبى للأوراق المالية، وذلك خلال الفترة من 1992 حتى 2001م، تعرضت الدراسة لبعض العوامل التى قد تؤثر على الإفصاح المالى الإختيارى مثل خصائص حوكمة الشركات، هيكل الملكية، الخصائص المرتبطة بالشركة ذاتها. وتوصلت الدراسة إلى أن خصائص حوكمة الشركات، هيكل الملكية، الخصائص المرتبطة بالشركة ذاتها لها تأثير على الإفصاح المالى الإختيارى، وأن وجود لجنة للمرجعة بالشركة يعتبر عامل ذو مغزى على مستوى الإفصاح المالى الإختيارى، وأن للمديرين غير التنفيذيين أثر سلبى على مستوى الإفصاح المالى الإختيارى، وأن الملكية الأجنبية وحجم الشركة لهما تأثير إيجابى على هذا الإفصاح، فى حين أن عوامل مثل مجلس الإدارة، السيولة، الربحية، نوع شركة المراجعة الخارجية ليس لهم تأثر مستوى الإفصاح المالى الإختيارى للشركات المساهمة فى كينيا.

- دراسة (Marston & Polei, 2004):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار استخدام الإنترنت فى الإفصاح المالى بين نقطتين من الزمن (2000م و 2003م). الجزء الوصفى من الدراسة كشف عن وجود تحسن ذو مغزى فى كمية وطريقة الإفصاح المالى عبر الإنترنت خلال

فترتى المقارنة. الجزء الثانى من الدراسة ركز على اختبار أسباب الاختلاف فى كمية وطريقة الإفصاح المالى عبر الإنترنت خلال فترتى المقارنة. توصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة يعتبر عامل مؤثر فى عملية الإفصاح المالى عبر الإنترنت، وأن كمية المعلومات المفصح عنها ظلت ثابتة بمرور الزمن.

- دراسة (Jones and Xiao, 2004)

تعرض هذه الدراسة النتائج النهائية لدراسة Delphi والمتعلقة بالتقرير المالى للشركات المساهمة فى عام 2010، اشترك فى هذه الدراسة 20 خبير بريطانى فى مجال المحاسبة وفى مجال الإنترنت ومراجعين ومشرعين ومعدى تقارير مالية ومستخدمى تقارير مالية. ركزت هذه الدراسة على ثلاثة محاور أساسية هى: دور الإنترنت فى عملية الإفصاح، والعوامل المحددة للتغيير فى عملية الإفصاح، وسرعة هذا التغيير. وتوصلت الدراسة إلى أن المعضلة الأساسية فى عملية الإفصاح المالى الإلكترونى هى: النمطية فى عملية الإفصاح (عدم توافر إطار موحد للإفصاح)، والفصل بين ما يجب الإفصاح عنه (الملزم قانونا) وما لا يجب الإفصاح عنه (غير الملزم قانونا).

ومن عرض الدراسات السابقة يمكن استنباط النمو المتزايد للإفصاح المالى عبر الإنترنت فمن دراسة (Ashbaugh et al., 1999) ودراسة (Westarp et al., 1999) ودراسة مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 2000) ارتفعت نسبة الإفصاح المالى الإلكترونى للمنشآت الأمريكية من 61% إلى 91% ثم إلى 93%. وأيضا فمن دراسة (Lymer & Tallberg, 1997) و دراسة (Westarp et al., 1999) ارتفعت نسبة الإفصاح المالى الإلكترونى للمنشآت البريطانية من 52% إلى 72%. إلا أن الإفصاح (باعتباره اختياريا) يعتمد على رغبة إدارة الشركة فى الإفصاح عما ترغب فى الإفصاح عنه، مما أدى إلى وجود تفاوت فى الإفصاح المالى على مواقع الشركات على شبكة الإنترنت، والذى يتأثر بالعديد من

العوامل والتى تختلف من دراسة إلى أخرى، الأمر الذى قد يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية، خاصة خاصية القابلية للمقارنة (سواء المقارنة الزمنية أو المكانية)، الأمر الذى يتطلب تواجد إطارا موحدا (إلى حد ما) يرشد وينظم عملية الإفصاح المالى الإلكترونى، وهذا ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه.

3- مشكلة البحث

حيث أن الإفصاح المالى عبر الإنترنت يعتبر إفصاحاً اختيارياً، فهو غير ملزم قانوناً ويعتمد أساساً على رغبة إدارة الشركة فى الإفصاح عن معلومات معينة لتحقيق منافع معينة، مما قد يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وبالتالى ناتج القرارات التى تتخذ بناء على هذه المعلومات الأمر الذى يتطلب تناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل، ومحاولة وضع إطار مقترح تسترشد به الشركات التى ترغب فى الإفصاح الإلكترونى لتقاريرها المالية، وذلك من أجل المحافظة على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وبالتالى ترشيد عملية صنع واتخاذ اتخاذ القرارات التى تعتمد على هذه المعلومات المحاسبية. **لذا، تتلخص مشكلة هذا البحث** فى ضرورة اقتراح إطار ينظم ويرشد عملية الإفصاح المالى الإلكترونى بهدف المحافظة على جودة المعلومات المحاسبية.

4- هدف وأهمية البحث

يهدف هذا البحث إلى اقتراح إطار معين ينظم ويرشد عملية الإفصاح عن القوائم المالية للشركات المساهمة عبر الإنترنت، وبالتبعية الحد من تفاوت ممارسات الإفصاح المالى الإلكترونى بين الشركات المساهمة أو لدى نفس الشركة من فترة إلى أخرى، وزيادة منفعة المعلومات المحاسبية المفصح عنها فى ترشيد عملية إتخاذ القرارات.

ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث فى تناوله موضوع لم ينل الاهتمام الكافى فى الفكر المحاسبى العربى بالمقارنة بالفكر المحاسبى فى الدول المتقدمة خاصة أوروبا وأمريكا.

5- حدود البحث

تناول هذا البحث بعض الدراسات السابقة والتى تعرضت لموضوع الإفصاح المالى الإلكترونى للشركات المساهمة بالدراسة والتحليل، وذلك فى ضوء جودة المعلومات المحاسبية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قام الباحث بدراسة استطلاعية على بعض الشركات المساهمة المصرية والسعودية للتعرف على ممارسات الإفصاح المالى الإلكترونى للشركات المساهمة فى دولتين عربيتين، لأن أغلب الدراسات السابقة تمت فى دول غير عربية.

أى أن البحث اقتصر على تحليل الدراسات السابقة كإطار نظرى ، ودراسة استطلاعية على دولتين عربيتين فقط هما مصر والسعودية لاختبار ممارسات **الإفصاح** المالى فى الواقع العملى.

5- تنظيم البحث

ولتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى ستة أجزاء فرعية، تناول الجزء الأول منها الإطار النظرى لمشكلة البحث، أما الجزء الثانى فتناول مقاييس جودة المعلومات المحاسبية باعتبارها مرشدا للحكم على مدى منفعة المعلومات المنشورة على مواقع الشركات على شبكة الإنترنت، وفى الجزء الثالث نوقشت الدراسات السابقة فى ضوء مقاييس جودة المعلومات المحاسبية، وفي الجزء الرابع تم عرض الدراسة الاستطلاعية للإفصاح المالى الإلكترونى لبعض الشركات المساهمة المصرية والسعودية، وأما في الجزء الخامس تم وضع مدخل مقترح لتنظيم وترشيد عملية الإفصاح المالي عبر الانترنت، وذلك بالاستعانة بنتائج وتوصيات الدراسات السابقة، وأخيرا يعرض الجزء السادس خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته.

الجزء الثانى: مقاييس جودة المعلومات المحاسبية

يهدف الإفصاح عن التقارير المالية إلى توفير معلومات مفيدة تساعد فى ترشيد عملية صنع واتخاذ القرارات، وحتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن تتصف هذه المعلومات بمجموعة من الخصائص، أهمها ما يلى: (FASB, 1998, SFAC No. 2)

أولا: الخصائص الأساسية:

أ- الملائمة: توصف الملائمة بأنها الخاصية الأساسية الأولى للمعلومات المحاسبية. فالمعلومات تكون ملائمة إذا كانت تلبي احتياجات المستخدمين، وهناك ثلاث عناصر يجب توافرها في المعلومة لكي تكون ملائمة، هي:

- ☒ القدرة على التنبؤ: أي أن تكون لها ارتباط بالمستقبل.
- ☒ التغذية العكسية: أي أن يكون لها تأثير في القرار التالي.
- ☒ التوقيت المناسب: أن تتاح للمستفيد منها فى الوقت المناسب.

ب- إمكانية الاعتماد عليها: توصف إمكانية الاعتماد بأنها الخاصية الأساسية الثانية للمعلومات المحاسبية، ولتكتسب المعلومة هذه الخاصية لابد أن يتوافر فيها ثلاث عناصر، هي:

- ☒ الموضوعية: أي عدم التحيز في إعداد وعرض المعلومة، والمقصود بالموضوعية هنا هو الموضوعية النسبية وليس الموضوعية المطلقة.
- ☒ إمكانية التحقق من المعلومة، بحيث يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها.
- ☒ العرض السليم للمعلومة، أى أن تعبر المعلومة تعبيرا صادقا عما تعنيه.

ثانيا: الخصائص الثانوية:

ومن أهم هذه الخصائص هى خاصية القابلية للمقارنة وذلك من خلال تطبيق مبدأ الثبات في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى، بما يسمح بالمقارنة العادلة سواء المقارنة المكانية (بين منشأة وأخرى، أو بين فرع وآخر....) أو المقارنة الزمنية (بين فترة زمنية وأخرى).

ثالثا: الخصائص المرتبطة بالمستفيد من المعلومات المحاسبية:

وأهم هذه الخصائص هى خاصية قدرة المستفيد على فهم المعلومة، فإذا توافرت الخصائص الأساسية والثانوية فى المعلومات المحاسبية ولكن المستفيد لا يستطيع فهمها أصبحت معلومات غير مفيدة، لذا يجب أن يتوافر لدى المستفيد من المعلومات المحاسبية القدرة على فهم هذه المعلومات.

بالإضافة إلى الخصائص السابقة فإن هناك بعض القيود على فائدة المعلومة المحاسبية، ومن تلك القيود ما يلي:

أ- أن تكون المنافع الناتجة عن استخدام المعلومة أكبر من تكاليف إيجادها.

ب- أن تكون الأهمية النسبية للمعلومة عالية، بمعنى إذا ترتب على تجاهلها أو عرضها بصورة غير صحيحة تضليل المستخدم، والتأثير جوهرياً على قدرته فى اتخاذ قرارات سليمة . وتتوقف أهمية العنصر على حجمه النسبى أى على علاقته بعنصر أو عناصر أخرى فى القوائم المالية ذات صلة وثيقة به، وأيضا علاقته بالقرار المتخذ.

ويمكن تلخيص الخصائص الواجب توافرها فى المعلومات المحاسبية حتى تكون معلومات مفيدة لعملية اتخاذ القرارات فى الشكل التالى:

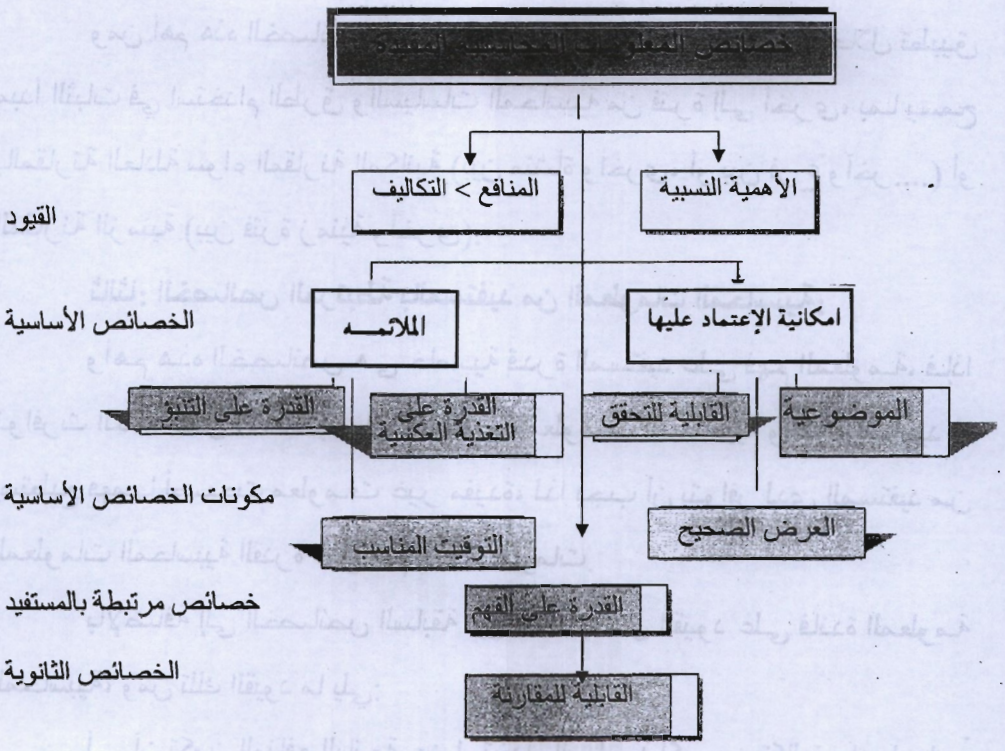

شكل (5) خصائص المعلومات المحاسبية المفيدة

هذا، وتمثل نظم المعلومات المحاسبية، خاصة المعتمدة على الحاسب الآلى، عامل رئيسى فى نجاح المشروعات، حيث تقوم بتزويد المستفيدين من المعلومات المحاسبية بالمعلومات المفيدة والتى تساعدهم فى ترشيد عملية صنع واتخاذ القرارات. وتقاس قيمة المعلومات بمقارنة نتائج القرارات التي يتخذها متخذو القرارات قبل وبعد استلام المعلومات. هذا، وهناك مجموعة من العوامل تؤثر على قيمة المعلومات، منها ما يلي:

أ- تكنولوجيا وبيئة متخذ القرار: تتأثر قيمة المعلومات بالتكنولوجيا السائدة والبيئة المحيطة بعملية صنع واتخاذ القرارات والتى تتصل بطريق أو بآخر بتكنولوجيا المعلومات والمرتبطة بتكنولوجيا الإفصاح الإلكترونى.

ب- طبيعة نظم المعلومات المحاسبية: أى أنه نظام آلى أو شبه آلى أو يدوي، حيث تعتمد قيمة المعلومات على درجة الآلية فى نظام المعلومات.

ج- مرونة متخذ القرار: تعتبر المرونة هي تغيير قرار معين بواسطة مجموعة من الاختيارات المرتبطة بهذا التغيير. ففي بداية مراحل اتخاذ القرار تتضمن مجموعة الاختيارات قدراً كبيراً من البدائل، وبالتالى قدرا كبيرا من المرونة، ومع تناقص مجموعة الاختيارات تتناقص المرونة طوال مراحل عملية صنع واتخاذ القرار. ولاشك أن القيمة التي يضعها متخذ القرار للمعلومات تعتمد على مرونة قراراته، إذ كلما تعددت البدائل الخاصة بالقرار كلما كانت مرونة القرار عالية، وتنخفض هذه المرونة بانخفاض عدد البدائل.

بعد استعراض مقاييس الجودة للمعلومات والتى تمثل معايير للحكم على ممارسات الإفصاح المالى عبر الإنترنت فى الواقع العملى، يتم عرض تحليلاً للدراسات السابقة فى ضوء مقاييس الجودة للمعلومات المحاسبية.

تعرضت بعض الدراسات لمدى توافر مقاييس الجودة فى المعلومات المحاسبية المنشورة عبر الإنترنت مثل:

(Westarpe et al., 1999; Ashbaugh et al., 1999; FASB, 2000; Debreceny, Gray, & Rahman, 2002)

فى حين لم تتطرق دراسات أخرى لهذه المقاييس مثل:

(Lymer & Tallberg, 1997; Marston & Polei, 2004)

فبالنسبة للدراسات التى تعرضت لمدى توافر مقاييس الجودة فى المعلومات المحاسبية المنشورة عبر الإنترنت، فيمكن تحليلها كما يلى:

أولا: الملاءمة:

اتفقت نتائج بعض الدراسات السابقة على أن الإفصاح المالى عبر الإنترنت استهدف فى المقام الأول المستثمرين والدائنين، لأن اتخاذ قرارات استثمارية و/أو ائتمانية سليمة تستلزم توافر معلومات تتناسب واحتياجات تلك القرارات. أى أن الإفصاح المالى عبر الإنترنت يدعم المقدرة التقييمية والتنبؤية للمستثمرين والدائنين. وتتفق هذه النتيجة مع أهداف التقارير المالية التى وردت فى معيار مفاهيم المحاسب المالية رقم (1) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, Concept Statement, No.1, 1978). ومن ناحية أخرى، فقد أجمعت أغلب الدراسات على تميز الإفصاح المالى عبر الإنترنت بالوقتية، فمواقع الشركات تنشر أحدث المعلومات التى تعبر عن آخر موقف مالى للشركة فى صورة آخر تقرير ربع سنوى، آخر سعر للسهم ،...، وهذا يدعم أيضاً قرارات حملة الأسهم والمستثمرين و الدائنين – الحاليين والمرتقبين – ويجعل من التقرير اللحظي واقعاً قريباً سيتحقق. ولكن نبهت كل من دراسة (Ashbaugh et al., 1999) ودراسة (Debreceny, Gray, & Rahman, 2002) إلى نقطتين هامتين، هما: الأولى هى تحديث المعلومات المنشورة عبر-المواقع، فالتحديث

التلقائي يجب أن يكون فى موضعه لتجنب الإهمال والأخطاء، فعلى سبيل المثال يجب تحديث بيانات أسواق المال زمنياً وبدقة ... والثانية أن بعض الشركات تنشر إفصاحاً محدث وفى التوقيت المناسب (معلومات مالية أسبوعية)، بينما تقدم منشآت أخرى بيانات مالية غير محدثة (قوائم مالية ساكنة دون تحديث). وهذا التفاوت فى تحديث المعلومات المنشورة عبر الانترنت يؤكد ضرورة وجود إطار ينظم ويرشد توافر المعلومات الملائمة (المتاحة فى الوقت المناسب، لها القدرة على التنبؤ، لها القدرة على التغذية العكسية) مما يعطى ميزة للإفصاح المالى الالكتروني، ويزيد من جودة المعلومات المحاسبية.

ثانيا- إمكانية الاعتماد على المعلومات المنشورة الكترونيا:

اتفقت نتائج بعض الدراسات السابقة على أن الإفصاح عبر الإنترنت يصاحبه قصوراً فى هذه الخاصية التى أثارت كثيراً من الجدل، والتى من أهم مظاهره ما يلى:

أ- نشر معلومات لم يتم مراجعتها بجانب المعلومات التى تم مراجعتها يعطى انطباع أن كل المعلومات المنشورة لها نفس مستوى الدقة وإمكانية الاعتماد.

وقد ظهرت محاولات عديدة لحل هذه المشكلة منها:

- ☒ استخدام التوقيعات الرقمية للمراجع الخارجي لتحديد المعلومات التى تم مراجعتها. هذا، وتعتبر التوقيعات الرقمية ملزمة قانوناً فى ألمانيا كأساس لإمكانية الاعتماد على المعلومات (Westarp et al., 1999).
- ☒ أن يتم ربط المعلومات المالية المفصح عنها على موقع الشركة مع قاعدة بيانات البورصة، كما فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى يحتفظ فيها بنسخة من المعلومات المالية للمنشآت (Ashbaugh et al., 1999).
- ☒ يمكن الحصول على القوائم المالية للشركة مع تقرير المراجع الخارجى من داخل موقع المراجع نفسه (Debreceny & Gray, 1996).

ب- الحماية غير الكافية للموقع قد يؤدى إلى اختراقه والتلاعب فى المعلومات المنشورة من خلاله، وقد ظهرت أساليب وبرامج حماية عديدة من شأنها منع أي تلاعب فى المعلومات المنشورة مثل عرض القوائم المالية باستخدام أسلوب BDF.

ج- نظراً لأن الإفصاح المالى عبر الإنترنت غير ملزم، فإن المعلومات المنشورة قد تكون متحيزة لفئة معينة تحقيقا لهدف أو لأهداف معينة، أو أن تكون غير كاملة، الأمر الذى يتطلب العمل على سن تشريع يحكم عملية الإفصاح المالى عبر الإنترنت.

د- تتصف مواقع الشركات بالتغير المستمر، لذا يجب الإفصاح عن أي تحديث يطرأ على البيانات التى تنشرها الشركة بإرسال تنبيه عبر البريد الإلكتروني أو على الموقع، مع الاحتفاظ بالبيانات السابقة لأغراض المقارنة (FASB, 2000).

هذا، وقد تنوعت إمكانيات عرض المعلومات المالية على مواقع عينات الدراسات السابقة من عدة نواحى، منها:

أ) وسائل العرض: تعددت طرق عرض المعلومات المالية منها: HTML , PDF, ASCII , EXCEL, XBRL، لكن كانت أكثر الوسائل انتشاراً HTML فى أغلب المواقع (Westarp et al., 1999; Debreceny, Gray, & Rahman, 2002) بجانب عرض نفس المعلومات بأكثر من وسيلة، كما اتضح من دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 2000) وقد أستعرضت دراسة (Debreceny, Gray, & Rahman, 2002) وسائل عرض المعلومات المالية بالتدرج من تكنولوجيا شائعة الاستخدام مثل الـ CD-ROM والورقة الإلكترونية Adobe Acrobat إلى تكنولوجيا جديدة تتطور سريعاً مثل XML و Intelligent Agents وقد اقترحت دراسة (Westarp et al., 1999) صيغة XML والتى تمكن من تبادل البيانات وتشغيلها بحيث يتم نقلها مباشرة من الشاشة لتطبيقات المستخدمين، مما يخفض من تكلفة نقل البيانات يدوياً. كما نوه مجلس معايير المحاسبة المالية عن تطوير المعهد الأمريكي

للمحاسبين القانونيين AICPA حالياً لغة خاصة بإعداد التقارير المالية تسمى XFRML بهدف توفير إطار عمل يعتمد على معايير مالية تسمح بإعداد التقارير المالية بكفاءة أفضل لاستخلاص معلومات يمكن الاعتماد عليها (FASB, 2000). وفى أبريل 2000م أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين The Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA) ضمن مجموعة من 13 منظمة دولية منها: Microsoft and Oracle لغة Extensible Business Reporting Language (XBRL) وهو عبارة عن خلق لغة XML المعتمدة على التحديد لإعداد وتبادل التقارير المالية عبر الإنترنت (CICA, 2003).

ب) الإمكانيات التكنولوجية للعرض:

يتميز الويب بإمكانيات تكنولوجية غير متوافرة فى الأسلوب التقليدي والتى تعتمد على إمكانيات الصوت والصورة ،بحيث يمكن إذاعة صورة حية من الاجتماعات والمؤتمرات مع إمكانية المشاركة فيها، كما تعمل الروابط Hyperlinks على تكامل أجزاء التقرير المالي مع معلومات أخرى وثيقة الصلة بها على نفس الموقع أو على مواقع أخرى. كما تؤدى إمكانية تحميل البيانات إلى حاسب المستخدم إلى تخفيض الجهد والوقت لمحللي البيانات، وقد استعرضت دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الخصائص التكنولوجية لمواقع العينة الخاصة بها بتوسع (FASB, 2000).

كما يسمح الإنترنت بدرجة عالية من التفاعل المتبادل بين الشركة والمستخدم، مما يمكن الشركة من توفير المعلومات التى تتفق مع الاحتياجات المختلفة للمستخدمين المتنوعين (أنظر على سبيل المثال:
Marstone & Leow, 1998; Westarpe et al., 1999; FASB, 2000; Green & Spaul, 1997 and Gray & Debreceny, 1998)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تعتبر حدود الإفصاح للتقارير المالية عبر الإنترنت أحد القضايا المثارة والتى تؤرق المستخدمين خاصة فى ظل تعدد

المواقع المرتبطة به (أنظر على سبيل المثال: Flynne & Gowthorpe, 1997; FASB,2000 & Debreceny, Gray, & Rahman, 2002). وقد أوجدت دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية حلولاً لها لمساعدة المستخدم فى الإحساس بحدود الإفصاح للتقارير المالية عبر الإنترنت، من تلك الحلول: الحدود أو الخلفية اللونية، ظهور نافذة حوار Dialog Box لتنبيه المستخدم بترك التقرير والاستفسار عن مدى رغبته فى الاستمرار (FASB, 2000).

ثالثا: القابلية المقارنة:

أدى الإفصاح الإختيارى عبر الإنترنت وغياب أى قواعد ملزمة ومنظمة له إلى قيام إدارة كل منشأة بالإفصاح عن المعلومات التى ترغب فى الإفصاح عنها، والذى قد يتجاهل خاصية القابلية للمقارنة فى بعض الأحيان سواء المقارنة المكانية أو الزمنية، الأمر الذى يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وبالتالى القرارات التى تتخذ فى ضوء هذه المعلومات.

رابعا: الأهمية النسبية للمعلومات واعتبارات التكلفة والمنفعة:

تتنوع كمية المعلومات المالية المفصح عنها على مواقع الشركات من صورة متطابقة للتقرير السنوى المطبوع والذى تم مراجعته، أو قوائم مالية كاملة ولكن بدون أى تفسيرات أو إيضاحات ملحقة بها، أو ملخص لمعلومات القوائم المالية التى تم مراجعتها، أو إضافة معلومات جديدة غير متوافرة فى التقرير الورقى والذى تم مراجعته مثل: نسب مالية، وإحصاءات، ومبيعات شهرية أو أسبوعية، آخر سعر للسهم، وتقارير المحللين، والإفصاح عن المعلومات المالية بأشكال بديلة مثل استخدام معايير محاسبية لدول أخرى، أو استخدام عملات نقدية أخرى. و قليلاً من الشركات ترفق تقرير المراجع الخارجى (المحاسب القانونى). ومن هنا، تخضع الأهمية النسبية للمعلومات المنشورة على مواقع الشركات على شبكة الإنترنت لاختيار إدارة الشركة خاصة المعلومات الهامة بالنسبة

للمستثمرين، نظراً لما تعود به على الشركة من منافع تفوق تكاليف إنشاء وصيانة المواقع و نشر المعلومات عليها.

هذا، وقد تعرضت بعض الدراسات السابقة إلى عدد من العوامل التى تؤثر فى الإفصاح المالى عبر الإنترنت، من هذه العوامل ما يلى:

أ- حجم الشركة: اعتمدت معظم الدراسات على اختيار العينة من أكبر الشركات حجماً، مما يبرز دور حجم الشركة كمتغير تفسيرى للإفصاح المالى عبر الإنترنت، وهو ما أكدته دراسة Marstone & Leow, (1997) حيث ظهرت العلاقة المعنوية الموجبة بين حجم الشركة (ويمثله القيمة السوقية) والإفصاح المالى عبر الإنترنت. ولهذه العلاقة ما يبررها منطقياً، فالشركات كبيرة الحجم أقدر مالياً وإداريا على تكلفة إقامة موقع على شبكة الإنترنت، تعود عليها بالمنافع التى تفوق تلك التكلفة.

ب- جودة ممارسات الإفصاح التقليدى: تم اختيار العينة فى دراسة Ashbaugh et al.,(1999) من الشركات المدرجة فى النشرة السنوية لهيئة إدارة وبحوث الاستثمار (AIMR) الخاصة بممارسات إعداد التقارير، مما يعنى أن الشركات المعترف بجودتها فى إعداد التقارير التقليدية، هى من المتوقع أن تسعى إلى إفصاح قوى على مواقعها عبر شبكة الإنترنت.

ج- العوامل الاقتصادية والثقافية: تتدخل العوامل الاقتصادية والثقافية فى تفسير مدى انتشار الإفصاح المالى عبر الإنترنت بها، كما اتضح من الدراسات التى أجريت على منشآت تنتمى لدول مختلفة، ولكن لم تشر إلى دور تلك العوامل سوى دراسة (Debreceny, Gray, & Rahman, 2002) والتي اشتملت على 660 منشأة على مستوى اثنين وعشرين دولة منها الدول المتقدمة وأيضاً بعض الدول النامية ودراسة Flynne & Gowthorpe, 1997) والتى قسمت

العينة إلى: **أحـــادية** تهتم بحملة الأسهم، وأوضح الأمثلة لها الشركات الأمريكية، **وثنائية وهى** التى تحدد مسؤولياتها تجاه المقرضين والمستثمرين وتأخذ فى الاعتبار مصالح العمالة وتمثلها الشركات الألمانية، **ومتعددة وهى** التى تفترض مدى واسع من المنتفعين وتمثلها الشركات اليابانية، أى أن نوع المستخدم الذى توجه لـــه المعلومات المالية، والذى تختلف أهميته بحسب العوامل الاقتصادية والثقافية للدولة يعتبر ضمنا عاملاً مؤثراً على مستوى الإفصاح المالى عبر الإنترنت.

د- نوع الصناعة: ناقشت دراسة Marstone & Leow (1998) نوع الصناعة كمتغير مؤثر على الإفصاح المالى عبر الإنترنت، ووجدت أن هناك علاقة معنوية بينهما، ولاحظت أن الشركات المالية توفر بيانات ملخصة، بينما تميل شركات الخدمات والمنافع إلى تقديم بيانات تفصيلية وتعتبر هذه نتيجة ملفتة للنظر، وتعكس درجة السرية فى الشركات المالية.. ومن ناحية أخرى لم تختبر دراسة Ashbaugh et al., (1999) نوع الصناعة باعتبارها أحد العوامل المؤثرة على الإفصاح المالى عبر الإنترنت، بالرغم من أنه تم تقسيم العينة على أساس نوع الصناعة.

فى ضوء ما سبق بيانه، يتضح التفاوت الكبير في الممارسات المتعلقة بالإفصاح للمعلومات المحاسبية عبر الانترنت، الأمر الذى يتطلب البحث عن إطار موحد -إلى حد ما- ينظم ويرشد الإفصاح المالى عبر الإنترنت.

الجزء الرابع: الدراسة الاستطلاعية

لقد تم استطلاع الوضع الحالى للإفصاح المالى عبر الإنترنت لبعض الشركات المساهمة المصرية والسعودية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة ممارسات الإفصاح المالى الإلكترونى من حيث الشكل والمضمون، وأثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها. وقد شملت عينة الدراسة 100 شركة مساهمة مصرية مسجلة ببورصة الأوراق المالية منها 76 شركة لها مواقع على شبكة الإنترنت، قامت 51 شركة منها بالإفصاح المالى عبر الإنترنت، أى بنسبة 51% (الشركات الأخرى التى ليس لها مواقع قد يكون لها مواقع تحت الإنشاء أو مواقع مغلقة، حيث أن الباحث لم يتمكن من الدخول إليها وقت إجراء الدراسة مثل الشركة العربية لحليج الأقطان (http://www.4eqt.com/vb/thread22955.html) وشركة تصنيع الأقلام والبلاستيك (http://www.4eqt.com/vb/thread28211.html)، وشركة المصريين فى الخارج (http://www.4eqt.com/vb/thread23886.html). واتضح أن أغلب الشركات التى تم الدخول على مواقعها على شبكة الإنترنت تقوم بالإفصاح عن معلومات غير مالية بجانب الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية، ولا يوجد تفاوت كبير فى الإفصاح عن القوائم المالية التى يتم مراجعتها بواسطة مراجع الحسابات الخارجى، ولكن يوجد تفاوت فى الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وذلك باعتبار هذا النوع من الإفصاح إفصاح ترويجى للشركة، ويختلف شكله ومحتواه حسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها وما ترغب إدارة الشركة فى الإفصاح عنه. وطبقا لهذه الدراسة وجد أن أغلب الشركات تقوم بالإفصاح الإلكترونى للقوائم المالية مرفق بها تقرير مراجع الحسابات الخارجى (المحاسب القانونى) مثل شركة أواسكوم تليكوم(ORTE) (http://www.4eqt.com/vb/thread24395.html)، والشركة المصرية

للاتصالات (http://www.4eqt.com/vb/thread24394.html)، وشركة موبينيل (http://www.4eqt.com/vb/thread24397.html)، والشركة المصرية للمنتجعات السياحية (http://www.4eqt.com/vb/thread24610.html)، وشركة كيما للكيماويات (http://www.4eqt.com/vb/thread28191.html)، وغيرها من الشركات المساهمة المصرية التى تم الدخول على مواقعها، وذلك بأسلوب الـ BDF. كما يوجد على مواقع الشركات كم كبير من المعلومات المالية والتى تقع خارج نطاق القوائم المالية، والتى لا يتم إعدادها طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها، ولا تخضع لفحص مراجع الحسابات الخارجى (أنظر على سبيل المثال: موقع البنك الوطنى المصرى (http://www.4eqt.com/vb/thread23449.html). بالإضافة إلى هذا، لوحظ أن بعض الشركات تفصح عن معلومات ملخصة للقوائم المالية مثل بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (http://www.4eqt.com/vb/thread23458.html)، والشركة العربية للاستثمارات والتنمية (http://www.4eqt.com/vb/thread23267.html)، وشركة رمكو لإنشاء القرى السياحية (http://www.4eqt.com/vb/thread24631.html)، وشركة أوراسكوم للفنادق والتنمية (http://www.4eqt.com/vb/thread24612.html)، والشركة المالية والصناعية المصرية (http://www.4eqt.com/vb/thread28183.html)، وبنك فيصل الإسلامى – دولار (http://www.4eqt.com/vb/thread23437.html)، وذلك على خلاف بنك فيصل الإسلامى – جنيه (http://www.4eqt.com/vb/thread23433.html) والذى يعرض القوائم المالية التى تم مراجعتها مرفق بها تقرير مراجع الحسابات الخارجى وبأسلوب الـ BDF، مما قد يوقع مستخدم هذه المعلومات فى خطأ ناتج من عدم إدراكه لحقيقة هذه المعلومات. كما وجد –أيضا– أنه فى بعض مواقع الشركات لا توجد قوائم

مالية أو حتى ملخصات، سوى بعض القليل جدا من البيانات عن عنوان الشركة ورأسمالها وكيفية الاتصال بها وبعض المعلومات الأخرى القليلة جدا مثل شركة مصر للألمونيوم (http://www.4eqt.com/vb/thread14424.html) وشركة أمون للأدوية (http://www.4eqt.com/vb/thread23003.html) والشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية - ايبيكو (http://www.4eqt.com/vb/thread23002.html)، وشركة راية المصرية (http://www.4eqt.com/vb/thread22994.html)، وشركة هيرميس (http://www.4eqt.com/vb/thread22993.html). ومن هنا نجد أنه في بعض ممارسات الإفصاح لبعض الشركات كم كبير من المعلومات المالية والتى تقع خارج نطاق القوائم المالية غير محدد مسئولية مراجع الحسابات الخارجى عنها، والبعض الآخر يفصح عن معلومات ملخصة للقوائم المالية غير محدد مسئولية مراجع الحسابات الخارجى عنها أيضا، كما أن البعض لا يفصح عن أى قوائم مالية سواء ملخص أو تفصيلية، وذلك بسبب عدم وجد إطار محدد وواضح وملزم للإفصاح المالى الإلكترونى، وذلك باعتبار الإفصاح المالى الإلكترونى إفصاح إختيارى، مما قد يؤدى إلي عدم إدراك المستفيد لحدود القوائم المالية التى تم مراجعتها، الأمر الذى قد يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها (**المصدر**:الموقع الإلكترونى لبورصتى القاهرة والإسكندرية، 2007).

كما شملت عينة الدراسة -أيضا- 100 شركة مساهمة سعودية منها 89 شركة لها مواقع على شبكة الإنترنت، قامت 73 شركة منها بالإفصاح المالى عبر الإنترنت، أى بنسبة 73%(الشركات الأخرى التى ليس لها مواقع قد يكون يكون لها مواقع تحت الإنشاء أو مواقع مغلقة، حيث أن الباحث لم يتمكن من الدخول إليها مثل بنك الراجحى الذى له موقع منذ 1999م مفصح به القوائم المالية ومرفق بها تقرير المحاسب القانونى، ولكن خلال فترة الدراسة 2008/2007م لم أستطع الدخول على الموقع أكثر من مرة). واتضح من الدراسة وجود تشابه كبير لممارسات الإفصاح لدى كل من الشركات المصرية والشركات السعودية، ألا أن

أغلب الشركات السعودية تقوم بالإفصاح بشكل سنوى وربع سنوى، وبنسبة أكبر عن الشركات المصرية، والذى قد يرجع إلى توافر الإمكانيات -خاصة المادية- اللازمة للاستفادة من تكنولوجيا الإفصاح المالى الإلكترونى، ومن الشركات التى تقوم بالإفصاح الإلكترونى للقوائم المالية مرفق بها تقرير المحاسب القانونى الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) (http://www.sabic.com/me/en/default.aspx) وشركة الاتصالات السعودية (http://www.stc.com.sa/cwsPortal/cws.portal) والشركة السعودية للكهرباء (http://www.se.com.sa/semain)، وشركة الزامل للاستثمار الصناعى (http://www.zamilindustrial.com)، وشركة المنتجات الغذائية (http://www.wafrah.com/financialinfo.asp)، وغيرها من الشركات المساهمة السعودية التى تم الدخول على مواقعها ، وذلك بأسلوب الـBDF، وهناك شركات أخرى والتى تقوم بالإفصاح الإلكترونى للقوائم المالية بدون تقرير المحاسب القانونى ومفصح معها معلومات أخرى مالية وغير مالية وبعضها يستخدم أسلوب الـ Word مثل شركة أسمنت العربية (http://www.arabiacement.com/Board_Report_2006.aspx)، وشركة تبوك للتنمية الزراعية (http://www.tadco-agri.com/finance/default_ar.asp?id=3)، وشركة حائل للتنمية الزراعية (http://www.hadco.com.sa/ar/2006/September/statement.htm).

كما أن هناك شركات لا تفصح عن أى قوائم مالية مثل: شركة تهامة للإعلان والعلاقات العامة والتسويق(http://www.tihama.com/group.htm)، والشركة الكيميائية السعودية (http://www.saudichemical.com)، **والشركة السعودية للأسماك** (http://www.saudi-fisheries.com/Arabic/support.htm). وقد اتضح -أيضا- من الدراسة الاستطلاعية أن أغلب الشركات السعودية تشبه -إلى حد كبير- الشركات المصرية فى الإفصاح عن معلومات غير مالية بجانب الإفصاح عن التقارير المالية التقليدية، ولا يوجد تفاوت كبير فى الإفصاح عن

القوائم المالية التقليدية بين الشركات السعودية، ولكن يوجد تفاوت فى الإفصاح عن المعلومات غير المالية و/أو المعلومات المالية خارج نطاق القوائم المالية التقليدية مثل موقع البنك السعودى البريطانى (http://www.sabb.com.sa/)، والبنك السعودى الأمريكى (http://www.samba.com.sa/index.html) والبنك السعودى الهولندى (http://www.shb.com.sa/vArabic/default.asp)، وذلك باعتبار هذا النوع من الإفصاح إفصاح ترويجى للشركة، لذا يختلف شكله ومضمونه حسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها وإمكانياتها وما ترغب إدارة الشركة فى الإفصاح عنه. هذا، ولا يوجد إطار محدد وملزم يحكم ممارسات الإفصاح المالى الإلكترونى لدى الشركات السعودية، خاصة الإفصاح الربع سنوى، وذلك باعتبار الإفصاح المالى الإلكترونى إفصاح إختيارى، الأمر الذى قد يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها (**المصدر**:الموقع الإلكترونى لـ تداول نت – الشركات السعودية المساهمة، 2007).

وحتى تاريخ 19 فبراير 2001م كان هناك فقط 6 شركات مساهمة من أصل 69 شركة (23 شركة لها مواقع تنشر بها معلومات تاريخية وترويجية، و5 شركات لها مواقع تحت الإنشاء) أي بنسبة 8.6% تضع قوائمها المالية على الإنترنت، وهي تقع في قطاع البنوك، وثلاثة من هذه البنوك تضع معلومات مالية أخرى، واثنان من هذه البنوك يضع تقرير المحاسب القانونى (مراجع الحسابات الخارجى) بجانب القوائم المالية، وأربعة من هذه البنوك تفصح عن قوائمها المالية بدون تقرير المحاسب القانونى (د. فهيم أبو العزم، 2001). وقد زادت هذه النسبة خلال 6 سنوات نتيجة للتطور السريع والمتلاحق فى تكنولوجيا الإفصاح عبر الإنترنت، وحاجة الشركات المساهمة إلى الاستفادة من هذه التكنولوجيا، وتوافر الإمكانيات اللازمة لذلك، حتى وصلت هذه النسبة إلى 73% خلال 2007م، وذلك حسب الدراسة الاستطلاعية لهذا البحث.

هذا، وتستخدم بعض الشركات المساهمة السعودية روابط بين القوائم المالية المراجعة وغير المراجعة، مما يؤدي إلى التشويش على القارئ لصعوبة التفرقة

بينهما(د. فهيم أبو العزم، 2001). كذلك فإن بعض الشركات تقوم بنشر معلومات مالية غير خاضعة لفحص المحاسب القانونى وغير معدة وفق المعايير المحاسبية المتعارف عليها مثل شركة أسمنت العربية (د. فهيم أبو العزم، 2001)، الأمر الذى يؤدي إلى تغيير مضمون التقارير أو القوائم المالية لصالح إدارة الشركة. كما أن التحريف في المعلومات المالية قد يكون من أشخاص خارج الشركة، وذلك من أجل تحقيق مصالح شخصية أو لمجرد العبث. الأمر الذى يتطلب اتخاذ كافة إجراءات الأمن اللازمة لمنع أى تدخل أو تغيير غير مشروع فى البيانات الرسمية المنشورة. كما أن بعض الشركات تقوم بعرض معلومات جزئية أو ملخصة أو معلومات عامة مثل شركة الغاز والتصنيع الأهلية (http://www.gasco.com.sa/Financial.html)، وشركة أسمنت تبوك (http://tabukcement.8m.com/info.htm)، وشركة ثمار (http://www.thimar.com.sa)، مما قد يؤدي بالقارئ إلى فهم خاطئ للوضع المالي للشركة نتيجة عدم رؤيته لتفاصيل البيانات المالية مثل شركة أسمنت القصيم (أنظر:http://www.qcc.com.sa/default.html). وتقوم بعض الشركات بإعادة عرض قوائمها المالية بطريقة قد تؤدي إلى تغيير الرسالة التي يريد مراجع الحسابات الخارجى توصيلها إلى القارئ(د. فهيم أبو العزم، 2001).

الجزء الخامس: إطار مقترح ينظم ويرشد الإفصاح المالى عبر الإنترنت

أظهر استعراض بعض الدراسات السابقة والتى تناولت موضوع الإفصاح المالى عبر الإنترنت وجود اختلاف جوهري بين الإفصاح المحاسبي التقليدي المعتمد وبين الإفصاح بالأسلوب الالكتروني، مما يؤيد وجهة النظر المنادية باقتراح مدخل ينظم ويرشد الإفصاح المالى بالأسلوب الالكتروني. وطبقا للدراسة الاستطلاعية، لا يوجد تفاوت كبير فى الإفصاح عن التقارير المالية التى يتم مراجعتها بواسطة مراجع الحسابات الخارجى لدى كل من الشركات المصرية والسعودية، ولكن وجد أن فى بعض الحالات يصعب التمييز بين التقارير التى تم مراجعتها بواسطة مراجع حسابات خارجى وتلك التى لم يتم مراجعتها، مما يؤيد – أيضا– وجهة النظر المنادية باقتراح مدخل ينظم ويرشد الإفصاح المالى بالأسلوب الالكتروني

ولقد تم الاسترشاد بنتائج وتوصيات الدراسات السابقة فى وضع إطار مقترح ينظم الإفصاح المالى عبر الإنترنت، كما يلى :

أولا: <u>شكل ومحتوى الإفصاح:</u>

أ- يجب أن تفصح الشركة فى تقريرها المنشور عبر الإنترنت عن نفس المعلومات المنشورة فى تقريرها المطبوع والمفصح عنه بالأسلوب التقليدي. وإذا لم توفر الشركة لأي سبب نفس المعلومات فعليها أن تفصح عن ذلك، وأن تحدد المواقع المتوفر فيها هذه المعلومات. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، لو قدمت الشركة معلومات إضافية على مواقعها لم توفرها فى التقرير المطبوع، فيجب الإفصاح على أنها معلومات إضافية، أى يجب الفصل بين المعلومات الأساسية والمعلومات الإضافية.

ب- إذا قدمت التقارير المالية على الموقع بنفس المحتوى فى التقرير الورقى، لكن تم تقسيمها إلى مستندات منفصلة لملاءمة التحميل أو لأغراض أخرى، فإن كل أجزاء التقرير يجب إدراجها معا، مع توضيح العلاقات المناسبة بين المستندات.

ج- إذا تم نشر مقتطفات من القوائم المالية أو مجموعة من البيانات المختارة، فيجب أن يحدد بوضوح من أين وكيف يمكن الحصول على مجموعة كاملة من تلك القوائم أو البيانات.

د- إذا سمحت الشركة بنشر مجموعة كاملة من القوائم المالية وكذلك كل جزء من تلك القوائم باعتبارها ملفات الكترونية منفصلة، فلا داعي لتقسيم القوائم المالية طالما أن مكوناتها الكاملة مدرجة على الموقع.

هـ- يمكن نشر معلومات مالية إضافية ولكن ليس بشكل واسع مثل (ملخصات المحللين، إحصاءات)، لأن هذا يمكن المستخدمين من تحديد مدى ملاءمتها لهم.

و- يجب تحديد أى صفحات من التقرير المنشور خضعت لرأى المراجع الخارجى، كما يجب ذكر أى ملاحظات للمراجع الخارجى.

ز- يجب أن تحدد الشركة المعلومات التى أعدها آخرون ونشرتها على موقعها، وأن تحدد مصدر تلك المعلومات، مع الاعتراف بأن الشركة تتحمل المسؤولية القانونية الخاصة بدقة واكتمال هذه المعلومات.

ح- يجب تحديد أى تغيير حدث فى القوائم المالية المنشورة نتيجة أخطاء تم اكتشافها وتصحيحها بعد نشر هذه القوائم.

ط- يجب أن يشير الموقع إلى كيفية حصول المستخدمين لأى معلومات إضافية عبر قنوات الاتصال المختلفة مثل البريد الإلكتروني ، التليفون، والفاكس، والعناوين البريدية.

ثانيا: المعايير المحاسبية المستخدمة:

- يجب أن يحدد بوضوح المعايير المعد على أساسها القوائم المالية سواء كانت على اساس معايير المحاسبة الدولية أو على أساس واحد أو أكثر من المعايير المحاسبية أخرى المقبولة. كما يجب أن تحدد بوضوح المجموعة الكاملة من القوائم المالية

المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على الموقع، حتى يتنبه المستخدم إذا ما خرج عن نطاقها. كما يجب أن ينبه المستخدم عند الخروج عن حدود التقرير المالى التقليدى.

ب- يجب توضيح الفروق بين معايير المحاسبة الدولية أو المقبولة وأى أساس آخر استخدم فى إعداد القوائم المالية.

ج- يجب ألا تقدم المعلومات المعدة على أساس آخر بخلاف معايير المحاسبة الدولية أو أى معايير مقبولة بطريقة توحى أنها ملاءمة لمعايير المحاسبة الدولية أو أى معايير مقبولة، كما يجب أن يتبين للمستخدمين المعلومات المعدة باستخدام معايير المحاسبة الدولية أو أى معايير مقبولة، وأى معلومات أخرى لا تخضع لهذه المعايير.

د- إذا نشرت الشركة على الموقع أى ملخصات مالية لفترات مالية سابقة، فإنه يجب تحديد المعايير المحاسبية التى أعدت على أساسها تلك الملخصات.

هـ- إذا نشرت الشركة على الموقع معلومات أكثر تفصيلاً عن المعلومات الواردة فى المجموعة الكاملة للقوائم المالية، فإنه يجب تحديد مدى تمشى تلك المعلومات مع معايير المحاسبة الدولية أو أى معايير مقبولة، ومدى خضوعها للمراجعة الخارجية.

ثالثا: لغة الإفصاح:

أ- يجب أن تقدم معلومات التقرير المالى على الموقع بلغات أخرى إضافة للغة الرئيسية للشركة لزيادة المنفعة الممكنة للموقع.

ب- إذا وفرت الشركة القوائم المالية بأكثر من لغة وكانت القوائم المالية المعروضة باللغة الرئيسية هى فقط التى تم مراجعتها، فيجب توضيح ذلك فى النسخ المترجمة.

ج- إذا وفرت الشركة القوائم المالية باللغة العربية، يفضل توفرها -أيضا- باللغة الإنجليزية باعتبارها لغة عالمية.

رابعا: إمكانية الوصول:

أ- يجب أن تعرف كل الصفحات وأن تكون قابلة للإنشاء مرة أخرى لتمكين المستخدمين من الرجوع للبيانات أكثر من مرة.

ب- يجب حفظ القوائم المالية السابق نشرها والبيانات المرتبطة بها لأغراض التحليل.

ج- لو تطلب الأمر إعادة تقرير مالى سابق وفق أسس أخرى، فيجب أن تتاح كل من المعلومات المعدلة وغير المعدلة على الموقع.

خامسا: الوقتية:

أ- تأريخ الصفحات : يجب أن تؤرخ بوضوح كل الصفحات بالتاريخ الأصلى وتاريخ آخر تعديل.

ب- يجب أن تتاح كل البيانات الهامة نسبيا على موقع الشركة بمجرد المطالبة بها.

سادسا: إمكانية الاستخدام:

أ- يجب أن تقدم البيانات الرئيسية بصيغة قابلة للتحميل من قبل المستفيدين منها لأغراض التحليل.

ب- يجب أن تقدم المعلومات بتصميمات مناسبة للطباعة.

ج- يجب أن يعلم المستخدمين بأي تغيرات مؤثرة على الموقع، وذلك بالتنويه عبر البريد الإلكتروني، و/ أو بتقديم قائمة مؤرخة بالتغيرات التى طرأت على الموقع.

سابعا: تحويل العملة:

أ- يجب أن تظهر الشركة على موقعها إمكانية التغير التلقائي لعملة التقرير المالي إلى عملات أخرى.

ب- يفضل أن تتاح التقارير المالية المفصح عنها بجانب العملة المحلية بعملة أخرى ولتكن الدولار الأمريكى باعتباره عملة دولية.

ثامنا: الروابـــط:

أ- يجب التأكد دائماً من سلامة الروابط الداخلية للموقع.

ب- يجب التحقق من سلامة الربط الخارجي بأعلى درجة ممكنة، و إلا لن تعتبر الروابط جزءً من موقع التقرير المالي.

تاسعا: الأمـــــن :

1- يجب اتخاذ كافة إجراءات الأمن اللازمة لمنع أى تدخل أو تغيير غير مشروع فى البيانات الرسمية المنشورة على الموقع.

2-يجب أن تلحق التوقيعات الرقمية الملائمة بالقوائم المالية التى تم مراجعتها على الموقع، ولأي مستندات أخرى موقعة يمكن المطالبة بالتحقق منها.

وفى نهاية هذا الإطار المقترح، يجب التنويه إلى أن تكنولوجيا الإنترنت فى تطور مستمر، وتوقعات المستخدمين واحتياجاتهم متنوعة، الأمر الذى يتطلب تحديث هذا الإطار المقترح كلما تطلب الأمر ذلك.

الجزء السادس: الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولا:خلاصة البحث:

استهدف هذا البحث دراسة وتحليل ممارسات الإفصاح المالى عبر الإنترنت وتقييم فاعلية وصدق هذا الإفصاح من حيث أثره على جودة المعلومات المحاسبية. ولتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى ستة أجزاء تناول الجزء الأول الإطار النظرى لمشكلة البحث (الدراسات السابقة، مشكلة البحث، هدف البحث، إطار البحث)، وفى الجزء الثانى تم عرض مقاييس جودة المعلومات المحاسبية باعتبارها مرشد للحكم على مدى منفعة المعلومات المنشورة على مواقع الشركات، وفى الجزء الثالث نوقشت الدراسات السابقة فى ضوء مقاييس جودة المعلومات المحاسبية للتعرف على أثر ممارسات الإفصاح المالى الإلكترونى على جودة المعلومات المحاسبية، وفي الجزء الرابع تم وضع الدراسة الاستطلاعية ممارسات الإفصاح المالي الإلكترونى لبعض الشركات المساهمة فى كل من مصر والسعودية، وأما في الجزء الخامس تم وضع مدخل مقترح لتنظيم وترشيد عملية الإفصاح المالي عبر الانترنت، وذلك بالاستعانة بنتائج وتوصيات الدراسات السابقة، وأخيرا وفى الجزء السادس تم وضع خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته.

ثانيا: نتائج البحث:

لقد أسفر البحث عن تفاوت ممارسات الإفصاح عن التقارير المالية على مواقع الشركات على شبكة الإنترنت –فى ظل النمو المتزايد للإفصاح المالى عبر الإنترنت– فى العديد من النواحي كما يلى :

أ- تنوع محتوى المعلومات المالية المنشورة عبر المواقع الإلكترونية من حيث الكم والكيف.

ب- تنوعت أساليب عرض المعلومات على مواقع الشركات نتيجة لتنوع أساليب العرض المميزة لتكنولوجيا الـ web من صوت و صورة، وإمكانية الربط بين أجزاء التقرير، والاتصال بالمواقع الأخرى المرتبطة بالمعلومات المفصح عنها

على الموقع، وكذلك إمكانية تحميل التقرير لأغراض التحليل، مما يقلل من وقت وجهد مستخدمي البيانات، بالإضافة إلى خاصية التفاعل المتبادل والمباشر مع المستخدم لتوفير المعلومات التى يرغب فى توافرها على الموقع.

ثانيا: توصيات البحث:

فى ضوء النتائج السالف ذكرها، نوصى بما يلى:

أ- ضرورة إلزام الشركات المساهمة بنشر القوائم المالية السنوية الخاصة بها كاملة بالمرفقات (بما فيها تقرير مراقب الحسابات الخارجى) وبأسلوب يمنع التلاعب فى محتوياتها عبر الزمن، وذلك من خلال سن التشريعات أو إصدار المعايير المنظمة لعملية الإفصاح المالى الإلكترونى.

ب- يجب أن تحدد لغة أساسية لعرض المعلومات المالية على مواقع الشركات ولتكن لغة XFRML أو لغة XBRL اللذين طورهما المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين AICPA والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA).

ج- يجب التوسع في استخدام البرامج والأساليب التكنولوجية التى تمكن من إمكانية التحقق من صحة المعلومات المنشورة، وتوفير التأمين الكافي للمواقع، وإلزام الشركات باستخدامها.

د- حيث أن تكنولوجيا الإنترنت فى تطور مستمر، وتوقعات المستخدمين واحتياجاتهم متنوعة، فإن الأمر يتطلب ضرورة تحديث الإطار المقترح فى هذه البحث (أو أى إطار مقترح آخر) كلما تطلب الأمر ذلك. وهذا الأمر يتطلب تضافر كافة الجهود من أجل التحديث المناسب فى الوقت المناسب، على أن يشمل التحديث الإجراءات الرقابية والأمنية لمواقع الشركات على الإنترنت أيضا.

مراجع البحث

أولا: المراجع العربية:

الموقع الإلكترونى لشبكة اقتصاديات المتكاملة- الشركات المساهمة فى بورصتى القاهرة والإسكندرية، 2007 /2008م
(http://www.4eqt.com/vb/forum118.html

الموقع الإلكترونى لتداول نت -الشركات السعودية المساهمة، 2007 /2008م.
http://tdwl.net/t/1.htm

د. فهيم أبو العزم، (2001)، "مصداقية المعلومات المالية على الإنترنت وحدود مسئولية المراجع" **مجلة البحوث المحاسبية** – الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد الخامس، العدد الأول.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Ashbaugh, H.; K. Johnstone & D. Warfield, (1999) "Corporate Reporting on the Internet", **Accounting Horizons**, Vol.13, No.3, pp. 241-258.

Craven, B.M. and Marston, C.L., (1999) "Financial Reporting on the Internet by Leading UK Companies", **European Accounting Review**, Vol. 8, No. 2, pp. 321–333.

Debreceny, R., Gray, G., and Rahman, A. (2002). "Voluntary Financial Reporting on the Internet: An International Perspective", **The American Accounting Association**, Annual Meeting, San Diego.

Ettredge M.; Richardson, V.J. and Scolz, S., (2001) "The Presentation of Financial Information at Corporate Web Sites", **International Journal of AIS,** Vol. 1, No. 2, pp. 149–168.

Financial Accounting Standards Board (FASB), (1978) "**Statement of Financial Accounting Concepts:** Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises", New York: John Wiley & Sons, Inc., SFAC No. 1.

..... (1998), **"Statement of Financial Accounting Concepts: Accounting Standards",** New York: John Wiley & Sons, Inc., SFAC No. 2, PP. 33-81.

..... (2000) **"Electronic Distribution of Business Reporting Information",** Steering Committee Report, Business Reporting Research Project. Available From: http://www.rutgers.edu.

Flynn, G. and C. Gowthorpe, (1997) "Volunteering Financial Data on the World Wide Web. A Study of Financial Reporting from a Stakeholder Perspective", **the 1st Financial Reporting and Business Communication Conference**, Cardiff,. Available from: http://www.summa.org.uk.

Gowthorpe, C. and Amat, O., (1999) "External Reporting of Accounting and Financial Information via the Internet in Spain, **The European Accounting Review**, Vol.8, No. 2, pp. 365–371.

Gowthorpe, C. and Flynn, G., (2001) **"Smaller Listed Companies' Financial Reporting on the Internet 2000/2001"**, Institute of Chartered Accountants in England and Wales, London.

Gray, G. L., and Debreceny, R. S, (1998) "The Electronic Frontier", **Journal of Accountancy,** Vol.185, No.5, pp. 32-38.

Hussey, R., Gulliford, J. and Lymer, A., (1998) **"Corporate Communication: Financial Reporting on the Internet"**, Deloite Touche Tohmatsu, London.

Ismial, Tariq Hassaneen (2002) **An Empirical Investigation of Factors Influencing Voluntary Disclosure of Financial Information on the Internet in the GCC Countries** Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=420700 or DOI: 10.2139/ssrn.420700

Jones, Michael John and Xiao, Jason Zezhong, (2004) "Financial Reporting on the Internet by 2010: a Consensus View", **Accounting Forum - September 2004**, Vol. 28, No. 3, , pp. 237-263.

Lymer, A & A. Tallberg, (1997) "Corporate Reporting and the Internet – A Survey and Commentary on the Use of the WWW in Corporate Reporting in the UK and Finland", **The 20th Annual Congress of the European Accounting Association**, Graz, Austria. From: http://www.summa.org.uk.

Lymer et al., (1999) "**Business Reporting on the Internet**", International Accounting Standards Committee, London.

Marston, C. and C. Leow, (1998) "Financial Reporting on the Internet by Leading UK Companies", **The 21st Euopean Accounting Association Annual Congress, Antwerp, Belguim**. Available from: http://www.summa.org.uk/UK/SUMMA/corp/papers/papers.htm

Marston, Claire & Polei, Annika (2004) "Corporate reporting on the Internet by German companies, "**International Journal of Accounting Information Systems**, Vol. 5, No. 3, pp. 285-311.

The Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA) (2003), **The Use of XBRL in Electronic Filing and Disclosure of Information,** Information Technology Advisory Committee, Toronto, Canada, pp. 1-12.

Westarp, F.; Ordelheide, D. & Stubenrath, D. (1999), "Internet-Based Corporate Reporting – Filling the Standardization Gab", **The 32nd Hawaii International Conference on Systems Sciences**. Available From: http://www.intacc.wiwi.uni-frankfurt.de.

Xiao, J.Z.; Jones, M. and Lymer, A., (2002) "Immediate Trends in Internet Reporting", **European Accounting Review**, Vol. 11, No. 2, pp. 245–275.